قضايا سياسية

اسم المقال: المنهجية المعاصرة لدراسة الفقه السياسي الاسلامي
اسم الكاتب: أ.م.د. بتول حسين علوان
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/7643
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 15:37 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

المنهجية المعاصرة لدراسة الفقه السياسي الاسلامي[▽]

Contemporary methodology for studying Islamic political jurisprudence

أ.م. د بتول حسين علوان[*]
Ass.Pro.Dr.Batool Hussain Alwan

الملخص:

يعالج هذا البحث مخرجات الفقه السياسي الاسلامي المعاصر من حيث ادوات التحليل والاستنتاج والتجريد وكذلك الاختلاف الحاصل في موضوعات هذا الفقه مقارنة بما كان عليه في العصور الوسيطة ، مع الاخذ بنظر الاعتبار ان الفقه السياسي الاسلامي بمجمله هو نتاج العقلية المحكومة بالنص والتجربة والواقع المعاش سياسيا واجتماعيا واقتصاديا . وقد تم ملاحظة تطور هذا الفقه من زاوية المنهج البحثي المستخدم (الاستنباط) ، اذ ادخلت مناهج جديدة في قراءة النص الاسلامي وخاصة المناهج المعرفية الغربية ، فضلا عن التطورات في جانب المواضيع التي تناولها الفقه السياسي المعاصر.

الكلمات المفتاحية: الفقه السياسي ، المناهج المعرفية ، الاستنباط ، الهرمنيوطيقا ، التاريخانية .

Abstract:

This research addresses the outputs of contemporary Islamic political jurisprudence in terms of analysis, inference and abstraction tools, as well as the difference in the topics of this jurisprudence compared to what it was in the medieval times, taking into consideration that Islamic political jurisprudence as a whole is the result of a mentality governed by text, experience and the political, social, and economic reality experienced. The development of this jurisprudence has been observed from the perspective of the research methods used (deductive approach), as new methods have been introduced in the interpretation of Islamic texts, especially Western cognitive methods, in addition to the development in the topics addressed by contemporary Islamic political jurisprudence.

Key Words: Political Jurisprudence, Cognitive Approaches, Deduction, Hermeneutics, Historical Analysis.

▽ تاريخ التقديم : 2024/6/26 تاريخ القبول: 2024/8/19 تاريخ النشر: 2024/9/30

[*]– كلية العلوم السياسية / جامعة بغداد batuol.hussin@copolicy.uobaghdad.edu.iq

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

المقدمة

ان المتابع لمخرجات الفقه السياسي الاسلامي يجد ان هناك تطور من حيث ادوات التحليل والاستنتاج والتجريد وكذلك هناك سعة في معالجة موضوعات هذا الفقه مقارنة بما كان عليه في العصور الوسيطة وتجاوز لموضوعات قديمة، مع الاخذ بنظر الاعتبار ان الفقه السياسي الاسلامي بمجمله هو نتاج العقلية المحكومة بالنص والتجربة والواقع المعاش سياسيا واجتماعيا واقتصاديا.

ومن خلال متابعة الادبيات المعاصرة لهذا الفقه يمكن تلمس الاختلاف بين الفقهين من زاويتين هما :

اهمية البحث : تنبع اهمية هذا البحث من محاولته رصد المتغيرات التي طرأت على الفقه السياسي الاسلامي المعاصر سواء من حيث المناهج المتبعة في البحث والموقف الاسلامي من هذه المناهج المعاصرة او من حيث المواضيع التي تمت معالجتها من قبله والمخرجات التي توصل اليها.

مشكلة البحث : تتمثل مشكلة البحث في التساؤل المركزي هل تأثر الفقه السياسي الاسلامي المعاصر بالمتغيرات الزمانية والمكانية وحاول مواكبة هذه التطورات والمتغيرات ام بقي جامدا تقليديا سواء من حيث المناهج المستخدمة ام من حيث طبيعة المواضيع التي تمت معالجتها؟

فرضية البحث :

ومن اجل الاجابة عن هذه المشكلة ينطلق البحث من فرضية مفادها " ان التغيير سمة ملازمة للفقه السياسي الإسلامي كونه يعالج ظواهر متغيرة، لذلك عمد هذا الفقه الى الاستعانة بمناهج وآليات جديدة لمعاجة الموضوعات السياسية المستجدة والمتغيرة" .

منهجية البحث :

اعتمد هذا البحث على المنهج المقارن والمنهج التحليلي أساسا في رصد مجالات التطور والتغيّر في هذه الفقه.

هيكلية البحث :

انتظم البحث في محورين فضلا عن المقدمة والخاتمة الأول منهما عالج ملامح التطور في منهج البحث في الفقه السياسي الاسلامي المعاصر ، فيما تناول الثاني التطور في الموضوعات.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

اولا: التطور في منهج البحث في الفقه السياسي الاسلامي المعاصر

يعرّف بعض الباحثين الفقه السياسي الاسلامي بأنه " **العلم الذي يبحث عن كيفية تعهد شؤون الامة وتدبيرها والموازنة بينها في شتى مجالاتها على وفق مقتضى قواعد الشريعة ومقاصدها واصولها مما لا يصادم نصا شرعيا مصادمة حقيقية** "[1]، او هو " **العلم بالأحكام الشرعية العملية المتعلقة بشؤون الدولة وممارستها السياسية ومؤسساتها ونظمها داخلا وخارجا وتدبير تلك الشؤون وتنظيمها بما يتفق وروح الشريعة واصولها الكلية وقواعدها العامة** "[2].

اذن هو العلم الذي يختص بإيضاح قضية تدبير الدولة ولكن وفق مصادر الشريعة الإسلامية وما يرتبط بالتدبير من قضايا تهم الدولة على المستوى الداخلي او الخارجي ويسترشد أحيانا في ذلك بالتجارب العملية للتدبير السابق او ما يمكن ان نطلق عليه (السوابق السياسية).

وعملية التدبير تتطلب منهجا في البحث والاستدلال وهو ما يطلق عليه في الادبيات الإسلامية منهج الاستنباط ، والذي يمكن الحديث عنه وفق الاتي:

1- منهج الاستنباط :

قبل عصر التدوين توزّع نتاج الفكر السياسي الاسلامي بين انواع معرفية وثقافية متعددة ككتب الامثال والرسائل والآداب ونصوص المتكلمين واحكام الفقهاء ، اما في عصر التدوين فقد حدثت تحولات كمية ونوعية في انتاج ادبيات الفقه السياسي ، اذ شهد هذا العصر ازدهارا واضحا في الكتابة السياسية ، فقد ازدادت اعداد الاصدارات السياسية واخذت في التبلور كجنس معرفي مستقل وتوزعت اسهامات مفكري السياسة بين اربعة انواع من العلوم هي علم الكلام والفقه والآداب والفلسفة السياسية[3] .

وقد مثلت الاحكام السلطانية مظهرا اساسيا للفقه السياسي الاسلامي وهي انعكاس لشكل وطبيعة الصراع على السلطة السياسية وكذلك انعكاس للثقافات الداخلة للإسلام ، وتوضحت في هذه الاحكام التسويات

---

[1] – فاتح ربيعي، نحو بناء فقه سياسي اسلامي معاصر، دراسات اسلامية، مج5، ع2، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، حزيران 2010، ص62.

[2] – المصدر نفسه، ص63.

[3] – نزار الفراوي، مراجعة كتاب امحمد جبرون، نشأة الفكر السياسي الاسلامي وتطوره، مجلة اواصر للثقافة والفكر والحوار، العدد 6، 2020 على الرابط https://www.awaser.org/reviews/43b4b67d-1d47-49bf-857b-c3cc42a4ed35 تمت المشاهدة في 2024/5/23.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

التي تمت على مدى ثلاثة قرون في شكل قواعد واحكام فقهية[1]، واكتسب سلوك الصحابة العملي قيمة معيارية كونه تعبيرا عن فهمهم للشريعة الإسلامية وان كان بعض الباحثين وسّع من القيمة المعيارية لسلوك الصحابة بحيث شملت ما يطابق مبادئ الوحي ومقاصده او لم يطابقها.

ان العمل المنهجي هو الاكتساب والاجتهاد والذي يعرف بالاستنباط اي استخراج الحكم الشرعي من الدليل التفصيلي لتنزيله كي يُصلح واقع الناس، ومنهج هذا العمل يعتمد على معارف وادوات هي عبارة عن مبادئ عقدية وقواعد ومعارف لغوية وقواعد فقهية وخبرة بالتاريخ الاسلامي، ولذا اصبح من اللازم تزويد الفقيه أو المفكر بالأدوات المنهجية والاجتهادية ليتمكن من التعامل مع المجال السياسي[2].

يرى احد الباحثين ان مناهج التنظير السياسي بقيت رهينة لما اعتمد عليه الفقهاء القدامى في تأصيلهم للنظام السياسي معتمدين على مصدرين وهما نصوص الوحي وتجربة الجيل الاول ، فالمشكلة التي يواجهها الفقه السياسي الاسلامي المعاصر هي نفس المشكلة التي واجهت الفقه السياسي التقليدي وهي القصور المنهجي ، اذ ان المنهج المعتمد من قبل علماء وفقهاء السياسة قديما وحديثا يغلب عليه الطابع التجزيئي الوظيفي وهذا لا يتيح استنباط قواعد عامة تشكل منظومة متكاملة لفهم الموقف القرآني او النبوي من الظاهرة محل البحث[3] ، اذ يكتفي المنهج التجزيئي بسوق نصوص انتقائية لتأييد فهم محدد او موقف معين، كما ان الطابع الآخر الذي يميز المنهج الحالي للتنظير السياسي انه منهج وظيفي يحدد البنية السياسية من خلال الوظيفة التي تؤديها دون اعتبار للمقاصد التي توجه الفعل السياسي ، فقد تجاهلت هذه النزعة المقاصد الكلية والقوانين العامة التي تحكم الفعل السياسي وادت الى تبرير الممارسات الفعلية باستخدام منهج قياسي صوري يفتقر الى العمق النظري والاطراد المنهجي[4].

ولكن هذا الرأي لا يمكن الاخذ بإطلاقه كون ان هناك قواعد عامة استنبطها الفقهاء فيما يرتبط بالقضايا السياسية مثل عقد الخلافة وحق الامة في البيعة وما يترتب على هذا الحق من إمكانية فرض القيود على الحاكم، وان كانت هناك احكام ذات صفة تاريخية اخذت وصف التجزيئي.

---

[1]– نزار الفراوي، مصدر سبق ذكره.

[2] – مدحت ماهر الليثي، فقه الواقع في التراث السياسي الاسلامي: نماذج فقهية وفلسفية واجتماعية، سلسلة الفقه الاستراتيجي (2)، ط1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، 2015، ص 12.

[3] – لؤي صافي، العقيدة والسياسة: معالم نظرية عامة للدولة الاسلامية، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، فيرجينيا، 1996، ص 21، وكذلك انظر حسن بن كادي، تجديد الاجتهاد المقاصدي كآلية للتنظير السياسي الاسلامي المعاصر، مجلة تحولات، مج2، ع1، جامعة ورقلة، الجزائر ،2019، ص452.

[4]– لؤي صافي ، مصدر سبق ذكره ، ص23 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ويتطلب الفقه السياسي الإسلامي عند الاستنباط علما بالمسائل المتعلقة بالدولة التي يوجد فيها نص والتعامل مع النص وفق احكام اللغة من حيث الدلالة والقدرة على الاستنباط وتنزيل الحكم على الواقع ، وإن لم يرد فيها نص فيكون المنهج هو الاستنباط مع مراعاة حكم الشارع اثناء تطبيق وتنفيذ الاحكام في واقع الناس ، ولذا اصبح للفقه السياسي قواعده التي تؤكد علميته ومقدرته على التجاوب مع المستجدات في مختلف القضايا السياسية ، فشمولية الفقه السياسي اكسبه القدرة على معالجة كافة القضايا والمسائل السياسية سواء من خلال النص او الاجتهاد والاستنباط وفقا للقواعد العامة[1] .

ويذهب (احمد الريسوني) الى القول بان الوحي اذا كان معصوما في نصوصه واحكامه ومقاصده، فان فهمه والاستنباط منه ليس عملا معصوما ، بل هو اجتهاد وكسب بشري يصيب ويخطئ ، فعلماء السياسة حينما يتعاملون مع القضايا السياسية المتعلقة بشؤون الحكم سابقا كانوا يمزجون بين استلهام الواقع المعاش وما يجسده وكيفية اصلاحه من جانب وبين تقديراتهم وتجربتهم ورؤاهم من جانب آخر وبين التفاتهم الى المبادئ والادلة الشرعية وما ترشد اليه من جانب ثالث[2].

وهناك من يعتقد ان الكثير من القراءات المعاصرة رأت ان الفقه السياسي ظل يسير وفق خط تنازلي وانتهى الى التخلي عن كثير من الضوابط المنهجية والمواقف المبدئية ، وان الحكم الفقهي متعلق بالشروط والحيثيات التي انتجته بغض النظر عن المدة الزمنية والمكان ، فمتى وجدت الشروط وجد الحكم ومتى ارتفعت ارتفع الحكم في اي زمان واي مكان[3].

ويرى ايضا ان التنظير الفقهي كان محكوما بثابتين ظلا حاضرين بصورة متكافئة اولهما استصحاب الموقف المبدئي من المصادر الشرعية وثانيهما مراعاة الحيثيات الظرفية التي كان يتم الاعتراف بها مهما كانت درجة تعارضها مع النموذج المعياري عملا بقاعدة الضرورة[4].

فيما يذهب (محمد مهدي شمس الدين) الى القول بحصول اختلالات في مناهج الاجتهاد الفقهي والاصولي منها النظرة الفردية التجزيئية وغياب الرؤية الشاملة ما ادى الى انعزال الفقه عن حركة المجتمع

---

[1] – فاتح ربيعي ، مصدر سبق ذكره ، ص ص 63-67.

[2] – احمد الريسوني، الفقه السياسي الاسلامي ومدى حاجته للمراجعة، 2020 على الموقع الالكتروني، www.raissouni.net/3084# ، تمت مشاهدته في 2024/6/12 .

[3] – محمد محمد امزيان، الفقه السياسي واشكالية التحيز، مجلة اسلامية المعرفة، السنة 14، العدد56، ربيع 2009، ص ص28-31.

[4] – المصدر نفسه، ص37.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

وعولجت المسائل العامة من جهة تأثيرها في حياة الفرد المسلم ولم يؤخذ بنظر الاعتبار تأثيرها في المجتمع والامة[1].

ويذهب (مجيد محمدي) الى ان المفكرين الإصلاحيين لعبوا دورا كبيرا في اعادة صياغة العقلية الاسلامية واكتشاف ثغرات المنهجية الفكرية الماضية واقتراح المنهجية المناسبة للتفكير ، فالمناهج التقليدية في مختلف العلوم الاسلامية اصبحت لا تملك الفاعلية اللازمة للتعامل مع الواقع العملي ، بحيث اصبح من غير المقدور طرح كل القضايا والبحوث وفقا لتلك المناهج وهذا ما دفع المفكرين الى طرح نظرية التلاقح ما بين الدراسات التقليدية والمناهج العلمية الحديثة لان الافكار لا تنضج الا من خلال التلاقح وتبادل النقد والحوارات المتقابلة[2].

ويرى باحث آخر ان اصلاح الفقه السياسي يبدأ بفك القداسة عن تاريخية العمل السياسي ، فعمل العلماء السابقين كان اجتهادا تحكمه ظروف تاريخية محضة ، فلا يمكن اسباغ العصمة على عمل واجتهاد العلماء، فالعصمة للنص الذي يحمل في حروفه حركية المعاني المتولدة والمتجددة، لذلك يجب اعادة قراءة كل النصوص السياسية من خلال واقع الامة المعاصرة ، كون ان المقاصد والاصول تبقى ثابتة وان الآليات والاشكال تتغير مما يعطي هذا الفهم مرونة في التعامل مع المستجدات والمتغيرات التي تظهر في الدولة المعاصرة [3].

ومن هنا جاءت فكرة التأصيل كونها تمثل عملية مراجعة ومقارنة واخضاع كل التصرفات لميزان النص والمقاصد والكليات الاساسية ، وتكمن وظيفة المراجعة للفقه السياسي في فك الظروف الطارئة والاصول الجزئية التي حكمت تصرفات السابقين والاحكام التي اطلقها الفقهاء بناء على ذلك ، وجعل المقاصد هي الموجه لكل اجتهاد يروم استنباط الاحكام السياسية التفصيلية من المبادئ الكلية العامة[4].

---

[1]– نقلا عن زكي الميلاد، الشيخ محمد مهدي شمس الدين والنقد المنهجي لاصول الفقه، مجلة الكلمة ، السنة (19)،العدد(74)، شتاء 2012 ،على الموقع الالكتروني www.kalema.net/home/article/view/1044 . تمت مشاهدته في 7/6/ 2024 .

[2] – مجيد محمدي ، اتجاهات الفكر الديني المعاصر في ايران ، ترجمة: ص .حسين ، مراجعة: صادق العبادي ، ط1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر ، المعهد العالمي للفكر الاسلامي، بيروت ، 2010، ص ص 7–9 .

[3] – ابو القاسم زقرير، سؤال النقد في فقهنا السياسي، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع19، جوان 2018، ص 783.

[4] – المصدر نفسه، ص 787.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ويتحرك الفقيه تجاه المجال السياسي ليصوره ويقرر احكامه انطلاقا من مصادر المعرفة ووسائلها ، فالوحي مصدر معرفي ومدركه النص ، والواقع مصدر لمعرفة اخرى ومدركه الحواس والمشاهدة والسمع ، والعقل اداة تشتغل في جهتي الادراك هاتين ويتأثر بأهواء النفس واغراضها ، ولا بد من ان يتوجه بعض الاجتهاد لتجديد الادوات ومتابعة المستجدات ومراجعة التصنيفات والمفاهيم واعادة ترسيم حدودها[1].

فالممارسة السياسية لا تقف عند احداث الماضي ولا تقتصر على النصوص الشرعية بل تتطلب الابداع والتجديد في الفقه السياسي وتفرض الاجتهاد والتطوير في الفكر السياسي وذلك بإعمال العقل في النص والواقع[2] .

وترى احدى الباحثات ان الاجتهاد في المجال المعرفي يعد من اكبر التحديات التي تواجه الامة الاسلامية اليوم نظرا لبقاء عدد من القضايا الفكرية المستجدة خارج اهتمام الباحثين الاسلاميين ، وبعد اصطدام الامة الاسلامية بالحضارة الغربية نشأت مواقف فكرية مختلفة تتمحور في اتجاهين ، اتجاه التجديد والاصلاح واتجاه العلمنة والحداثة ، يعتمد الاتجاه الاول في اسلوبه الاصلاحي على اقامة علاقة مترابطة بين الماضي والحاضر والقديم والجديد على اعتبار ان هذه العلاقة ضرورية لهوية المجتمع ، في حين يعتقد المحدثون ان الارتباط بالماضي والرجوع اليه هو علامة على التخلف والتقهقر ، اذ تخلى الحداثيون عن عملية الاجتهاد واكتفوا بالنقل من الغرب واسقاط حلول عقلانية غربية جاهزة على الواقع الاسلامي[3]، وظهرت مناهج للتعاطي مع القضايا السياسية منها :

2- منهج الهرمنيوطيقا :

الهرمنيوطيقا* ابداع غربي ينتمي الى السياق التطوري للفكر والفلسفة الغربيين وهي تعكس في عمقها على اختلاف اتجاهاتها الموقف من الفكر واللغة والوجود والمقدس ، فهي احدى ادوات العقل الحداثوي الغربي

---

[1] – مدحت ماهر الليثي ، مصدر سبق ذكره ، ص 20.

[2] – حمد ادوش ناصر ، الممارسة السياسية بين الفقه السياسي والفكر السياسي ، 2023 على الموقع الالكتروني www.hmsalgeria.net/ar/p/16202 تمت المشاهدة 2024/5/24.

[3] – حنان خياطي ، الفكر الاسلامي وتحديات المنهج المعرفي ، 2017 ، على الموقع الالكتروني www.hespress.com/354507- تمت مشاهدته في 2024/6/12.

* – مصطلح يفيد في التعبير عن فهمنا لطبيعة النصوص وكيفية تفسيرنا واستعمالنا لها وبخاصة فيما يتعلق بالكتاب المقدس وكيفية قراءتنا وفهمنا له، واول ظهور لها كان في كتاب بعنوان التفسير المقدس او منهج شرح النصوص المقدسة لـ J.C.Danhauer في العام 1654. للمزيد ينظر كريمة عبد العاطي عبد الرواف، الهرمنيوطيقا: سيرة مصطلح، مجلة كلية الآداب، مج (68)، العدد (91)، جامعة الاسكندرية، 2018، ص 404.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

، وارتبطت الهرمنيوطيقا تقليديا بالنص الديني والدراسات اللاهوتية ، وتعني التفسير ، التأويل والفهم[1]، وان كانت بداياتها لها صلة بالآداب.

واختلفت التيارات في حقل الدراسات الدينية والثقافة الاسلامية حول تطبيق الهرمنيوطيقا كمنهج على النص الديني الاسلامي ، فمنهم من سلم بهذه الرؤية ووظفها في فهم النصوص الدينية وتفسيرها ، ومنهم من رفض تطبيقها على النص الديني الاسلامي ورأوا فيها بدعة علمانية وضلالة غربية تهدف الى تأويل عبثي للنص الديني[2]. فانصار الهرمنيوطيقا في الساحة الاسلامية هم في الغالب ممن استهوتهم الحداثة الغربية واعجبتهم تجربتها في التعامل مع النصوص الدينية والتراث الانساني عموما ،وقد رفض الشيخ (محمد مهدي شمس الدين) اعتماد المناهج الغربية في استنطاق النص كاتباع المناهج الالسنية في اللغة والمنهج الهرمنيوطيقي ، لانه يعتبر هذه المناهج تنتمي الى مناخ ثقافي وحضاري مختلف عن ثقافة وحضارة الاسلام من جهة وتنتمي الى مناخ لغوي وطبيعة لغوية مختلفة عن اللغة العربية من جهة ثانية[3] ، في حين يرى (عبد الجواد ياسين) ان المهمة الحقيقية للهرمنيوطيقا هي رفع التوتر الناجم عن المسافة الزمنية بين النص ولحظة التأويل بغرض الوصول الى فهمنا نحن الآن للنص ، وان التراث ليس قدرا يتعذر تجنبه ، بل يستطيع الوعي من خلال الحاسة النقدية ان يفصل نفسه عن مكوناته المتداخلة وان يمارس حيال مادة التراث نوعا من الانتقاء الموضوعي (يستبعد العناصر السلبية والقمعية) بغرض التوافق مع الحاجات الراهنة التي يفرضها الواقع ، وهذه مهمة الهرمنيوطيقا النقدية ، الوقوف على الخلفية الاجتماعية التاريخية الكامنة خلف النص والتي تخفي مغالطات ايديولوجية[4].

وقد ترتب عن الاخذ بالمنهج الهرمونطيقي القول بالتاريخانية التي هي مذهب فكري يستهدف ابراز اهمية البعد التاريخي في دراسة الظواهر المختلفة وان يحظى التاريخ كعلم بمكانة تماثل العلوم الطبيعية، ومن ضمن ما تعنيه التاريخانية استبعاد العلوم الطبيعية من التفسير التاريخي على اعتبار انه ليس للبيئة المادية

---

[1] – سعد بن علي قيدارة، النص الديني من الفهم الى الاهتداء: دراسة في اوهام الهرمنيوطيقا ، في مجموعة مؤلفين ، اللاهوت المعاصر: دراسات نقدية، الهرمنيوطيقا (6) ، ط1 ،المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية ، العتبة العباسية المقدسة ، كربلاء ، 2020 ، ص ص 219–223 .

[2] – غيضان السيد علي، الهرمنيوطيقا والنص الديني بين الضرورة العصرية والبدعة الغربية، مجلة الاستغراب، العدد (19)، ربيع 2020، ص99.

[3] – انظر زكي الميلاد، مصدر سبق ذكره، وكذلك سعد بن علي قيدارة، مصدر سبق ذكره، ص225.

[4] – عبد الجواد ياسين ، مناقشات في الهرمنيوطيقا الاسلامية ، معضلة التراث ، سلسلة المفاهيم ، مفاهيم عامة (4) ، مركز المسبار للدراسات والبحوث ، 2020، على الموقع الالكتروني www.almesbar.net/4– تمت مشاهدته 2024/6/5 .

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

تأثير كبير في الظواهر، وكذلك استبعاد البعد الغيبي من التاريخ على اعتبار انه لا يمكن لأي قوة خارجية متعالية ان تتدخل في الحوادث التاريخية التي تجري وفق نواميس وغايات داخلية معلومة. فالتاريخانية تعني انه ليس هناك قيما ابدية ثابتة وانما هناك افكار نسبية ترتبط بالسياق التاريخي والاجتماعي الذي وجدت فيه ، وتقضي باستبعاد اي اثر للإرادة الالهية في الفعل التاريخي الذي هو من صنع الانسان ويخضع لقوانين داخلية لا تتأثر بالطبيعة او الفعل الالهي[1].

فهناك من يتعاطى مع النص القرآني على اساس الارخنة وذلك بإرجاعه الى ملابساته البيئية والعرقية واللغوية والاجتماعية والسياسية ، وبالتالي فهو طبقا لهم منتج ثقافي ينتسب الى عصر خاص ، واذا اردنا ان نتعامل معه عصريا فيمكننا اعادة فهمه بفتح قراءته للجميع وفصله عن حمولات المتلقي الاول ، ومنه من يتعاطى معه على اساس الانسنة وآخر يتعاطى معه على اساس العقلنة ، وكل هذه الاتجاهات تتلاقى في توجه تغريبي واحد هو قطع النص عن دلالاته المفاهيمية الاولى وتحميله دلالات منفتحة غير خاضعة لمعايير ذات محتوى داخلي ثابت[2].

فقد تعاطى (محمد اركون) مع التراث الاسلامي و (الوحي) اي النص المؤسّس بلغة نقدية ، اذ شدد على وجوب اخضاع النصوص التأسيسية (القرآن الكريم والسنة النبوية) للمناهج والادوات النقدية التي تم تطبيقها على نصوص الكتاب المقدس بعهديه في اوروبا ، فهو ينظر الى القرآن الكريم بوصفه نصا تاريخيا وكجزء من التراث الذي ينادي بضرورة قراءته قراءة نقدية واخضاعه الى منهج النقد التاريخي المقارن وللتحليل الالسني التفكيكي وتطبيق الألسنيات والسيمائيات الحديثة على تفسيره ، فالقرآن الكريم بمنظور (اركون) ما هو الا اثر تاريخي تضافرت على تشكيله ظروف سياسية واجتماعية واقتصادية[3]. فيما يذهب (نصر حامد ابو زيد) الى القول ان " القرآن نص ديني ثابت من حيث منطوقه لكن من حيث يتعرض له العقل الانساني يصبح مفهوما يفقد صفة الثبات ، ومن الضروري هنا ان نؤكد ان حالة النص الخام المقدس حالة ميتافيزيقية لا ندري عنها شيئا ، والنص منذ لحظة نزوله الاولى تحول من كونه نصا الهيا وصار فهما انسانيا لأنه

---

[1] – فاطمة حافظ ، ماذا تعني التاريخانية : مركزية التاريخ وهامشية الدين ، على الموقع الالكتروني www.islamonline.net/#Toc-ID-1 تمت مشاهدته في 2024/6/5 .

[2] – كلمة التحرير، المنهج والمنهج الحديث في فهم القرآن: مقاربة بنيوية، مجلة قراءات معاصرة، السنة (1)، العدد (3)، مؤسسة مُثل الثقافية، النجف، صيف 2016، ص14.

[3] – حكمت الخفاجي، القضايا القرآنية في فكر محمد اركون: دراسة في التصورات والتجليات، مجلة قراءات معاصرة، السنة (1)، العدد (3)، مصدر سبق ذكره، ص 144-ص149.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

تحول من التنزيل الى التأويل"[1]، ويرى (ابو زيد) ان الدين لا يمكن ان يكون بمعزل عن الواقع ومتعاليا عليه ، بل فهم الدين معطى بشري ناتج عن جدل النص الشرعي والواقع ، لذلك يبني (ابو زيد) قراءة النص طبقا لآليات العقل التاريخي لا العقل الغيبي ، فاستعان بمنهج الهرمنيوطيقا (التأويلية) والمنهج التاريخاني الذي يربط فهم النص بزمن تاريخي غير ممتد شكلته الظروف الخاصة المحيطة بالنص ، ويرتبط هذا المنهج بعدد من المدارس الفلسفية كالوجودية والماركسية وحركة اللسانيات الحديثة[2].

ويظهر من مؤلفات (ابو زيد) وقوله السابق كما ترى احدى الباحثات رغبته الشديدة في التحرر من سلطة النصوص ليطير حرا وراء العقل ، وترى ان خطورة ما آلت اليه النظريات والمناهج التأويلية تكمن في جعل النص لا مضمون ثابت له يعبر عن ارادة منشئه ، مهما كان نوع ذلك النص دينيا او فلسفيا او اجتماعيا، وانه من ثم قابل لكل انواع النقد وعليه يجب ان ينفتح على مختلف القراءات مهما كانت متناقضة او متضادة[3].

اما (محمد مجتهد شبستري) فيعتقد ان التفسير الفقهي التقليدي للنصوص الدينية اصبح عبئا وعائقا يحول دون الحياة العصرية الامر الذي ادى الى اشكاليات تطبيقية كبيرة بين متطلبات الفقه والشريعة والمتطلبات السياسية ومصالح العباد ، وان الاشكالية الحقيقية تكمن في المباني الفكرية للفقهاء المتصدين للعمل السياسي[4].

وهكذا اتضح ان هناك دعوات لتجاوز المنهج التقليدي في فهم النصوص الدينية والعمل على تبني مخرجات نظرية المعرفة المعاصرة ومناهج البحث اللغوية في التعاطي مع الفاظ ونصوص القرآن الكريم وهو امر تم تطبيقه من قبل بعض المعاصرين ممن اثاروا خلافا حادا حول نتاجاتهم المعرفية.

---

[1] – نصر حامد ابو زيد، نقد الخطاب الديني، القاهرة، مطبعة مدبولي، 1995، ص83.

[2] – كريمة محمد كربية، منهج نصر حامد ابو زيد في قراءة النص الديني، المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية، مج (10)، العدد (1)، عمادة البحث العلمي، الجامعة الاردنية، 2017، ص ص 3-4.

[3] – منتهى ارتاليم، فهم النصوص الشرعية واستنباط الاحكام بين مقاصد الشريعة والتأويلية الحديثة: دراسة تحليلية نقدية، مجلة التجديد، مج (20)، العدد (A39)، الجامعة الاسلامية العالمية، ماليزيا، 2016 ، ص161- ص174.

[4] – نقلا عن غيضان السيد علي، مصدر سبق ذكره، ص 104.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ثانيا: موضوعات الفقه السياسي الاسلامي المعاصر وسمات المنهج

يمكن دراسة موضوع او ظاهرة دُرست سابقا من وجهة منهج بحثي مغاير للدراسة السابقة مثل حكومة النبي (صلى الله عليه وآله وسلم) في اطار الفكر السياسي او النظرية السياسية ، يضاف الى هذا ان الصراع بين الحداثة والتقليد برز في الكثير من القضايا السياسية التي لم يتم مناقشتها سابقا من قبل الفقهاء ، او كانت آرائهم لا تتوائم مع متطلبات الواقع المتغير ، وهذا الاختلاف في المناهج أدى الى ان تكون الاجابات والحلول لتلك القضايا مختلفة طبقا لاختلاف تلك المناهج[1].

ويمكن ملاحظة عدة امور تشكل علامات تميز تناول الموضوعات في الفقه السياسي المعاصر وهي:

ا- اعتماد الواقعية والحاجة المعرفية : اذ الملاحظ ان الفقه السياسي الاسلامي المعاصر في معالجته للمواضيع السياسية تناول موضوعات لم تكن مطروحة سابقا انطلاقا من الواقع المعاش اولا واستجابة للتحديات المعرفية ثانيا ، كالحديث عن اشكال الدول وقضية الحدود المفتوحة (المرنة) والحدود الجامدة والعلاقة بين الارض والشعب (المواطنة) وما يتفرع عنها من جوانب قانونية (كالجنسية) واللجوء والهجرة وتناول موضوع الدستور والاستبداد ، وكان هذا الاهتمام يتطلب فهما آخر للنصوص الدينية ونظرة مختلفة الى الدين والى حضوره في الساحة الاجتماعية ودوره الدنيوي ، كما ان لعنصري الزمان والمكان دورا حاسما في الاجتهاد ، فالمسألة التي كان لها في السابق حكما اضحت لها حكما جديدا كونها وقعت في ظل مجموعة من العلاقات الحاكمة على السياسة والاجتماع والاقتصاد في نظام معين ، بمعنى ان المعرفة الدقيقة بالعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، لها دور مهم في الحكم على الموضوع الحالي الذي يبدو وكأنه لا يختلف عن الموضوع الأول من حيث الظاهر الا انه موضوع آخر من حيث الجوهر تطلب حكما جديدا ، وان التاريخ الاسلامي حافل بالنصوص الفقهية التي كانت صالحة لزمان ومكان معين ويراد لها ان تعطى صفة الشمولية والخلود ، من دون النظر فيها لمعرفة ما اذا كانت تصلح لقضايا مستجدة ام لا [2] .

---

[1] – مجيد محمدي، مصدر سبق ذكره، ص 27.

[2]– احمد مبلغي، الدور الزمكاني في الاجتهاد الفقهي: قراءة في نظرية الامام الخميني، مجلة الاجتهاد والتجديد، السنة (1)، العدد (4)، مركز الدراسات الفقهية المعاصرة، بيروت، خريف 2006، ص ص 216-217، وكذلك ينظر، فرح موسى، الفقه الاسلامي بين التحجر والفاعلية: دراسة على ضوء العلاقة بين الفقيه والسلطان، مجلة الاجتهاد والتجديد، المصدر نفسه، ص172.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

فاستنتج (النائيني) مثلا شرعية وجود البرلمان من آيات القرآن الواردة حول الشورى ، وشرعية الفصل بين السلطات والحقوق المتبادلة بين الحاكم والمحكوم من فقرات عهد الامام علي (عليه السلام) الى مالك الاشتر ، ورفض الهيمنة الظالمة من الآيات الواردة حول بني اسرائيل وفرعون وسائر الطواغيت ، وكذلك معالجة وحل الاختناق المعرفي لبعض القضايا الاسلامية كالحدود والتعزيرات ، والسعي لايجاد بديل معرفي لا يتقاطع مع الرؤية الاسلامية الكلية كمناقشة حد الردة وحد الحرابة وبعض القضايا التي تتعلق بالمرأة ، وهذا عمل لم يقم به الفقهاء السابقون بسبب عدم اهتمامهم بهذه الامور[1]، على العكس من النظريات السياسية الغربية التي جاءت تعبيرا عن حاجات الواقع واشكالياته وحلا لأزماته وهذا ما طبعها بطابع الواقعية التي تستهدف الضبط والتحكم[2].

ان الاسلام يمتلك اهدافا وقيما ومبادئ ثابتة لا تتغير بتغير الزمان والظروف وهو ما يطلق عليه بـ (الثابت)، ولكنه يمتلك في الوقت عينه القدرة على ملائمة تلك القيم والمبادئ والاهداف مع طبيعة الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المتغيرة ، هذا فضلا عن ان دلالات النصوص لا تتوقف عند مستوى واحد من الفهم بل تتعدد بتعدد وتنوع الازمان والاشخاص ومستويات الفهم والادراك ، فالنص له قابلية الانفتاح على قراءات مختلفة تتجدد وتتسع بتجدد افكار البشر واتساع مداركهم المعرفية ، وهذه ميزة اساسية وحيوية من ميزاته[3]. فهناك مساحة تدخل في اطار التغير الاجتماعي الذي ليس من شأن العقل الديني ان يكون له موقف ثابت فيها لا يتغير بتغير الظروف ، وهذا ما جعل الاسلام يمتلك القدرة على مواكبة التطورات الحاصلة على الساحة الاجتماعية ، ويعمل التطور الاجتماعي والنتاج العلمي على تحفيز العقل الاجتهادي لإعادة البحث في النص الديني مما يسهم في استنباط احكاما تواكب التطورات في مختلف المجالات[4].

---

[1]– مجيد محمدي، مصدر سبق ذكره، ص47. كذلك حول بعض هذه المواضيع انظر بتول حسين علوان ، سناء كاظم كاطع ،حقوق المرأة السياسية في الفكر الاسلامي المعاصر ، مجلة قضايا سياسية ، العدد (21–22) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ، 2010 ، وكذلك امل هندي الخزعلي ، حقوق المرأة في الاسلام : قراءات معاصرة ، مجلة دراسات دولية ، العدد (51) ، مركز الدراسات الاستراتيجية واالدولية ، جامعة بغداد ، 2012 . آمال قرامي ، قضية الردة في الفكر الاسلامي الحديث ، مسكيلياني ، 2018 ، عبد الرحمن الحللي ، حد الردة في الفكر الاسلامي المعاصر : قراءة نقدية في ضوء القرآن الكريم ، مجلة المسلم المعاصر ، العدد (98) ، اكتوبر 2000.

[2] – حسن بن كادي، مصدر سبق ذكره، ص448.

[3] – محمد شقير ، الاسلام والدولة المدنية، مجلة الحياة الطيبة ، السنة (15) ، العدد (25) ، ربيع 2012 ، ص 120 ، وانظر كذلك كامل الهاشمي ، الثابت والمتغير في الفكر الديني ، ص452 على الموقع الالكتروني www.taghrib.org/ar/article/pdf/986. تمت مشاهدته في 2024/7/15.

[4] – محمد شقير، مصدر سبق ذكره، ص 125.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ويرى (شريعتي) انه "ينبغي الاستعانة بجميع الامكانات العلمية التي توصل اليها العالم المعاصر والمؤسسات العلمية والدراسية في العالم في مجالات العلوم الانسانية وبالذات علم التاريخ والعلوم الاجتماعية والاقتصاد في سبيل القيام بدراسة علمية لمدرسة الاسلام الفكرية" ، فقد تناول (شريعتي) مثلا مسألة الامامة في الاسلام بمنهج علم الاجتماع وليس بالمنهج الكلامي ، فنظر الى الامام من خلال علاقته بإمته مقارنا بينه وبين سائر ابطال التاريخ ، ويضع منهجه في الحكم بإزاء المناهج الحكومية المعاصرة ويبحث عن المسؤولية المتبادلة بين الامام والامة ، كما استخدم المنهج المقارن للمقارنة بين نموذج المجتمع الانساني في المنظار الاسلامي وبين سائر المجتمعات الاخرى[1].

ان معالجة المشاكل بحاجة الى تطوير منهجي لأساليب البحث وآليات معالجة الدليل الشرعي وتدعيم قراءة النص بمجموعة مفاهيم وتصورات اسلامية تستند الى مرجعية قرآنية وفهم مستوعب لحركة التاريخ والمجتمع الانساني ، والتركيز على الواقع والانطلاق منه نحو النص والبدء مع القرآن كما يقول السيد (محمد باقر الصدر) بعملية حوار واستجواب ليلتحم المدلول القرآني مع الواقع ، كما ان الشارع المقدس كما يرى (الصدر) قد ترك منطقة فراغ لم يملأها بالتشريعات الالزامية واناط بالدولة ملء تلك المنطقة على ضوء الظروف المتطورة دون ان يدل ذلك على وجود نقص او اهمال في التشريع ، بل يعبر عن استيعاب وقدرة في الشريعة على مواكبة الحياة عبر تركها دائرة مباحث واسعة[2].

2- هجر المواضيع ذات الطابع التاريخي: انطلاقا من مقولة (تاريخية الفقه السياسي الاسلامي)، ونظرا للتطور الحاصل حضاريا ومعرفيا وانسانيا فقد تم اهمال وهجر بعض المواضيع التي كان لها حضورا في الفقه السياسي الاسلامي السابق كالاماء والعبيد وطريقة التعامل مع الاسرى والسبي ودار الاسلام ودار الكفر، وإن كنا لا نعدم وجود من يتبنى هذه الطروحات في الوقت المعاصر بلغة العصر وكذلك وجود من يدافع عنها، ولكن في الإطار العام فان غالبية مخرجات هذا الفقه تميل الى تجاوزها. فتغير الفتوى واختلافها بتغير الازمنة والامكنة والاحوال والنيات والعوائد مسألة تنبه لها البعض من العلماء في موضوع الفقه بصفة عامة والفقه السياسي بصفة خاصة ، فهناك قضايا وافكار ومصطلحات تناولها الفقهاء وكتاب السياسة الشرعية والاحكام السلطانية واصبحت مادة متداولة ومتوارثة في تصانيفهم وهي في الحقيقة ليست اكثر

[1] – نقلا عن مجيد محمدي، مصدر سبق ذكره، ص ص67- 71.

[2] – سرمد الطائي، تطور الفقه السياسي الشيعي: مدخل الى دراسة الحكم والادارة عند الشهيد الصدر، مجلة الاجتهاد والتجديد، العدد (4)، مصدر سبق ذكره، ص198 –ص205.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

من توصيف وتنظيم فكري ظرفي للنظم والاعراف التي صاغتها وصنعتها الممارسة الفعلية لحركة التاريخ، وهذا يتطلب مراجعة المدونات الفقهية ارتكازا على تجديد الصلة بجميع انواع العلوم العقلية والشرعية والاقتصادية والاجتماعية وتوظيف المكاسب الراهنة للعلوم ، فالمطلوب بناء منهجية معرفية تجعل من الموروث الثقافي مصادر استثنائية للوصول الى حقائق اكبر واشمل ، باعتبارها جهدا بشريا وتجارب مرتبطة بالزمان والمكان لها عبرتها وميزاتها ونقاط قوتها وضعفها[1].

اذ يرى احد الباحثين ان فقه التغلب مثلا كان محاطا بإكراهات العصر والمحيط ، لذلك لا يُعد وجها مشرفا لفقهنا السياسي ، وقد تسلل هذا الفقه واستفحل وجعل من الضرورة إباحة ومن الاستثناء اصلا ، وتم تبرير حكم المتغلب ليميز الفقهاء بعد ذلك بين المتغلب الجامع للشروط والمتغلب الفاسق ، في حين ان اشاعة حكم وسلطة المتغلبين اليوم في فقهنا السياسي يفتح باب الاستبداد السياسي في حياة المسلمين ومن شأن هذا الفقه ان يلقي بالظلمة على وجه العدالة الذي جاء به الاسلام للناس ، وان التبرير لوجود هذا اللون من الفقه بالسلم الاجتماعي وحماية الممتلكات والاعراض والانفس لم يعد مجديا لان الشعوب صارت تتطلع الى افق الحرية[2].

كذلك فأن تقسيمات من مثل دار الاسلام ودار الحرب والعهد تقسيمات تصف واقع كان معمول به في عصور الفقهاء السابقين وفي اطار المتعارف عليه بين الدول ، وما كان مبنيا على العرف في الازمنة والامكنة يتغير طبقا للمعطيات الجديدة دون الاخلال بما جاء في النصوص الشرعية من حيث جوهر تلك الموضوعات[3]، ويرى باحث آخر ان القراءة الاصولية تؤكد ان تصنيف دار الاسلام ودار الحرب او الكفر هو تصنيف فقهي صرف لم ينشأ عن قراءة اولية لجوهر الدين او النص القرآني ، بل ترجمة للواقع السياسي والعسكري القائم ، وهي ظاهرة سياسية اجتماعية ترتبط بتاريخ الدولة لا بجوهر الدين ، إلا انها تحولت على يد الفقه الى حكم من احكام الشريعة في خلط واضح بين ما هو سياسي وما هو ديني ، لذلك لا بد من ضرورة الخروج والانعتاق من حالة الانحباس في موضوعات اطرها التاريخ وابان فيها التراث واجتهد

[1] – محمد علا ، محددات منهجية في الفكر الاجتهادي :دراسة في ضوابط التأصيل والتنزيل ، 2024، على الموقع الالكتروني www.arrabita.am/blog . تمت مشاهدته في 2024/6/5 .

[2] – ابو القاسم زقرير، مصدر سبق ذكره، ص ص 785–786.

[3] – عبد الستار ابو غدة، مراجعات في الفقه السياسي الاسلامي، بحث مقدم للدورة السادسة عشرة للمجلس الاوربي للإفتاء والبحوث، اسطنبول، 2006، ص9.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

فيها الفقه ، وهي نتاج واقع مأزوم ولد في مرحلة المحنة التي عرفتها البلاد الاسلامية[1]. وكذلك من المفاهيم الفقهية القديمة التي تم التخلي عنها مفهوم اهل الذمة وعقد الذمة وإن كان البعض من الفقهاء والمفكرين التقليديين ما زال يتناول مثل هذه المواضيع في كتاباته الا ان الكثير من الفقهاء يعتقد ان صيغة ومصطلح اهل الذمة اصبحا من الامور التي تم تجاوزها خاصة مع ظهور مفهوم المواطنة ، تبعا لذلك فان التجربة التاريخية حول هذا المفهوم تعبر عن حاجة لم تعد قائمة ، كما انه مصطلح لم يرد في القرآن الكريم فهو اجتهاد فقهي بشري ليس إلا ، وان استخدام لفظ الذمي في الاحاديث النبوية كان من قبيل الوصف وليس التعريف ، فهذا المصطلح ليس ثابتا دينيا واخلاقيا حتى يتم التمسك به مع تغير الاحوال والظروف ، لذا لا بد من الاستعاضة عنه بالرجوع الى المبادئ الاساسية للقرآن الكريم والسنة النبوية القائمة على اساس المساواة والعدل وعدم الاكراه في الدين والحرية وليس عن طريق إعمال الآراء الفقهية التقليدية[2].

3- المواءمة بين مخرجات الفقه السياسي الاسلامي المعاصر والطروحات الغربية: انطلاقا من قاعدة الاخذ من المصادر التي لا تختلف مع جوهر الاسلام وتحقق مصلحة للمجتمع الاسلامي، فنجد بعض القراءات قد هجرت ما كان سائدا من مفاهيم ومصطلحات واعتمدت المسميات الحديثة حتى ظهرت مصطلحات (الشورقراطية) والدولة المدنية وحقوق الانسان والديمقراطية وغيرها من المواضيع ذات الطابع الحداثي. اذ يعتقد (محمد علي التسخيري) ان هناك عناصر ثابتة تتمثل في الاحكام المنصوصة في الكتاب والسنة واخرى متحركة تستمد من المؤشرات الاسلامية العامة التي تدخل في نطاق العناصر الثابتة، ويمكن استنباط العناصر المتحركة من المؤشرات الاسلامية وفقا للآتي:

أ – منهج اسلامي واعي للعناصر المتحركة وإدراك معمق لمؤشراتها ودلالاتها العامة.

ب– استيعاب شامل لطبيعة المرحلة وشروطها ودراسة دقيقة للأهداف التي تحددها المؤشرات العامة وللأساليب التي تتكفل بتحقيقها.

[1] – علي محمد علوان، الدولة الاسلامية المعاصرة بين اكراهات الذات وضغوطات الآخر، مجلة المعهد، العدد (2)، معهد العلمين للدراسات العليا، النجف، 2020، ص201 ص205.

[2] – ينظر مالك حميد حمزة، اشكالية المواطنة في الفكر الاسلامي السياسي، مجلة اهل البيت (عليهم السلام)، العدد (9)، جامعة اهل البيت عليهم السلام، كربلاء، ديسمبر 2009، ص169. وكذلك ينظر امل هندي الخزعلي، اشكالية المواطنة في الخطاب الاسلامي المعاصر، مجلة العلوم السياسية، العدد (31)، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2005، ص117.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International |
Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

ج- فهم فقهي قانوني لحدود صلاحيات الحاكم الشرعي وتأطير صلاحياته وفقا لصيغة تشريعية توضح حدود ولايته الممنوحة له[1].

فمبدأ السيادة مثلا مقبول من الناحية الاسلامية ، لان الامة هي التي تمنح الحاكم سلطته ويحق لها مراقبته سياسيا وقضائيا ، ولكن سيادة الامة في الفكر الاسلامي تختلف عن السيادة في المنظور الغربي كونها مقيدة في مجال التشريع بأحكام ومبادئ الاسلام ، وكذلك مبدأ الفصل بين السلطات وان لم يرد له ذكر في الفقه السياسي في الماضي بسبب طبيعة العلاقة التي كانت تسود بين من يشغلون مهام تلك السلطات ، ولا يوجد هناك مانع من الفصل المنظم حسب مقتضى الظروف وتغير الاوضاع والاستفادة من تجارب الآخرين فيما لا يتقاطع مع الثوابت الاسلامية[2].

ان الاستفادة من الخبرة السياسية العالمية اصبح ضرورة لفقهنا السياسي المعاصر ، لان المعرفة ليست حكرا على شعب دون شعب ، والفقه السياسي يتنامى يوما بعد يوم في عرف الشعوب والامم ، بينما ما زال فقهنا السياسي مأسورا بكتب ماضوية يردد اقوالها بعض المعاصرين كالشورى معلمة وليست ملزمة وسلطة المتغلبين وتحريم الخروج على الحاكم ، في حين ارتقت البلدان من حولنا سياسيا واقتصاديا وحضاريا وهي تفتقد الى الوحي المرشد[3]، فالسياسة والادارة عمل عقلاني يستفيد من خبرات وتجارب البشر ونتاج عقولهم ، فالسياسة ليست من الامور العبادية او التأسيسية الثابتة التي لا تتغير احكامها من زمن لأخر وبين ظرف واخر ، فالدين في المجال السياسي يوفر الاهداف والقيم المعيارية ويترك الجزئيات تملأ طبقا لحاجة المجتمع والتطورات التي يمر بها، فدعاة هذا الاتجاه الذي يطلق عليه بالتوفيقي ما بين الاصالة (التراث) والحداثة يرون ان النص القرآني نص مفتوح على التأويل وثمة آليات لا بد من توظيفها في القراءة اهمها جدلية الوحي والواقع من جهة والسياق التاريخي والسببي المرتبط بالتنزيل من جهة اخرى ، فالإسلام يستطيع ان يواكب الحداثة من خلال استنطاق النص القرآني وفقا للمناهج الحديثة[4].

---

[1] – محمد علي التسخيري، فقه الدولة: دراسة في المسؤوليات والامكانات والإطار التشريعي، مجلة الاجتهاد والتجديد، السنة (1)، العدد (4)، ص87.

[2] – عبد الستار ابو غدة، مصدر سبق ذكره، ص ص 11-13.

[3] – ابو القاسم زقرير، مصدر سبق ذكره، ص788.

[4] – احمد عدنان عزيز، اشكالية خطاب الحداثة في الفكر السياسي الاسلامي المعاصر، مجلة العلوم السياسية، العدد (48) ،كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، 2014 ، ص254، ص266.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

الخاتمة والاستنتاجات

رصد البحث جملة من التطورات في الفقه السياسي الإسلامي مقارنة بالفقه السلطاني السابق ، معللا هذه التطورات بقضية التغير في الشروط الموضوعية المحيطة بهذا الفقه مستفيدا من جملة من القواعد التي اقرها الإسلام منها ان مواضيع السياسة محكومة الى قاعدة الثابت والمتغير في الاحكام والتي تعد عماد الفقه الإسلامي بصورة عامة والفقه السياسي بصورة خاصة ، جاعلين من الثابت المحور الذي تدور حوله الظواهر المتغيرة ، وقد استفاد بعضهم من قاعدة تغير الاحكام بتغير الازمان طالما ان الحكم الشرعي يدور مدار العلة وجودا وعدما وهو ما نعبر عنه بالمصالح التي تحكمها قاعدة جلب المصالح ودرأ المفاسد .

وقد لاحظ البحث وجود تطور من زاوية المنهج البحثي والذي يسمى فقهيا الاستنباط اذ لم تعد مسألة قراءة النص مقتصرة على الدلالة اللغوية وانما تداخلت معها عوامل أخرى منها الوضع العام للدولة والقانون الدولي وحركة التاريخ ولذا ظهرت دعوات تطالب باعتماد مخرجات نظرية المعرفة الغربية على النص الديني كالمنهج التأويلي(الهرمنيوطيقي) وما يتفرع عنه من القبول بالتاريخية وتجاوز القراءات السابقة وان كان هذا المنهج محل خلاف بين المعاصرين من حيث القبول به او رفضه ، بل ظهرت قراءات تقصر مصادر المعرفة الدينية بالقرآن الكريم وتدعو الى فهم القرآن بالقرآن وتحاول تجاوز مخرجات العقل الفقهي القروسطي.

وفي إطار المواضيع أيضا حصلت تطورات تارة عن طريق هجر قضايا كانت محل ابتلاء الفقهاء والامة سابقا كالموقف من الاخر وقانون العلاقة مع الاخر، فلم يعد لدار السلم ودار الكفر او الحرب وجودا عند الغالبية من الفقهاء وحلت بدلا عنها قواعد السلام ومبدأ التعارف، وكذا لم يعد لمفهوم الراعي والرعية حضورا قويا في الادبيات السياسية الإسلامية وحل محله مفاهيم الحاكم والرئيس وكذلك صور الشرعية التي تتميز بها الحكومة، وتم التعاطي مع قضايا جديدة وفق منهج معاصر كالمواطنة والحدود الوطنية وغيرها من القضايا، وأسهم في هذا التطور بروز أهمية التنظير للدولة بعد وصول بعض الإسلاميين الى السلطة وظهور عجز الفقه التقليدي عن الاستجابة للواقع المعاصر.

وبالإجمال يمكن القول ان الحركية والمرونة هي عماد الفقه السياسي الاسلامي المعاصر، وبعد هجر القدسية التي تمتع بها الفقه السابق أصبحت الساحة الإسلامية غنية بالآراء التحليلية للظواهر الإسلامية وتعددت المواقف من ذات الظاهرة حسب متبنيات الفقيه الأصولية مما جعل الفكر في حالة من النضج واتاح للسياسي فسحة كبيرة للاختيار وفق ما تمليه عليه مصلحة الدولة، ولذا برزت الواقعية في التعاطي مع قضايا السياسة.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

References:

First: Arabic Books:

1- Amal Karami, the issue of apostasy in modern Islamic thought, Meskilliani, 2018.

2- Saad bin Ali Qaidara, the religious text from understanding to guidance: a study in the illusions of hermeneutics, in a group of authors, Contemporary Theology: Critical Studies, Hermeneutics (6), 1st ed., Islamic Center for Strategic Studies, The Holy Abbasid Threshold, Karbala ,2020.

3- Luay Safi. Creed and Politics: Features of a General Theory for the Islamic State, International Institute of Islamic Thought, Virginia, 1996.

4- Majid Mohammadi, Contemporary Religious Thought in Iran, Translation: S. Hussein, Review: Sadiq Al-Abbadi, 1st ed., Arab Network for Research and Publishing, International Institute of Islamic Thought, Beirut, 2010.

5- Medhat Maher Al-Laithi, Jurisprudence of Reality in Islamic Political Heritage: Jurispruential, Philosophical, and Social Models, Strategic Jurisprudence Series (2), Arab Network for Research and Publishing, Beirut, 2015.

6- Nasr Hamed Abu Zeid, Critique of Religious Discourse, Madbouli Printing Press, Cairo, 1995.

Second: Periodicals and Magazines

1- Abu al-Qasim Zakhirir, the question of criticism in our political jurisprudence, Dafater al- Siyasa wa al-Qanun journal, issue (19), June2018.

2- Ahmed Adnan Aziz, the problem of modernity discourse in contemporary Islamic political thought, journal of Political Science, College of Political Science, University of Baghdad, 2014.

3- Ahmed Mubalgi, The Role of Zammakani in Jurisprudence: Reading in Imam Khomeini Theory, Journal of Jurisprudence and Renewal, Year(1), Issue (4), Center for Contemporary Jurisprudence Studies, Beirut, Fall 2006.

4- Amal Hindi Al-Khazali, Citizenship Problems in Contemporary Islamic Discourse, Journal of Political Science, No.(31), College of Political Science, University of Baghdad, 2005.

5- Amal Hindi Al-Khazali, Women's Rights in Islam: Contemporary Readings, Journal of International Studies, No.(51), Center for Strategic and International Studies, University of Baghdad, 2012.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

6- Batool Hussein Alwan, Sana Kazim Kata, Women's Political Rights in Contemporary Islamic Thought, Political Issues Journal, No.(21-22), College of Political Science, Nahrin University, 2010.
7- Hassan Bin-Kade, Renewing Purposive Diligence as Mechanism for Contemporary Islamic Political Theorization, Journal of Transformations, Vol.(2), No.(1), University of Ouargla, Algeria, 2019.
8- Hikmat Al-Khafaji, Quranic issues in the thought of Muhammad Arkoun: a study in conceptions and manifestations, Contemporary Readings Journal, Year (1), Issue (3), Summer 2016.
9- Sarmad Al-Tai, Evolution of Shia Political Jurisprudence: Introduction to the Study of Governance and Administration at the Martyr al-Sader, Journal of Jurisprudence and Renewal, Issue(4), Autumn 2006.
10- Abd Al-Rahman Al-Halali, The End of Apostasy in Contemporary Islamic Thought: Critical Reading in the Light of the Holy Quran, Contemporary Muslim Magazine, Issue (98), October 2000.
11- Abdul Sattar Abu-Ghuda, Rewiews in Islamic Political Jurisprudence, Research Presented at the Sixteenth Session of the European Council for Advisory and Research, Istanbul, 2006.
12- Ali Mohammed Alwan, Contemporary Islmic State Between Self-Coercion and Other Pressures, Journal of the Institute, Issuw (2), Al-Alamein Institute for Postgraduate Studies, Najaf, 2020.
13- Gaydhan Alssayd Ali, Hermeniotaqe and Religious Text between Modern Necessity and Western Fad'a, Journal of Occidentalism, No.(19), Spring 2020.
14- Fatih Rabiei, Towards the Construction of Contemporary Islamic Political Jurisprudence, Islamic Studies, Vol.5, No.2, Basira Center for Research, Counselling and Educational Services, Algeria, June 2010.
15- Farah Musa, Islamic Jurisprudence between Fossilization and Effectiveness: Study on the Relationship between Fiqah and Sultan, Journal of Jurisprudence and renewal, No.4, Autumn 2006.
16- Karima Abdul Atty Abdul Rawaf, Hermeniotaqa: A Term Biography, College of Arts Journal, Vol.68, No. 91, Alexanria University, 2018.
17- Karima Mohammed Karbea, Nasr Hamid Abu Zeid's Method in Reading Religious Text. Jordan Journal of Social Sciences, Vol.10, No.1, Deanship of Scientific Research, Jordan University, 2017.
18- Editorial, Methodology and Modern Approach in Understanding the Quran: A Structural Approach, Contemporary Readings Journal, Year (1), No. (3), Muthul Cultural Foundation, Najaf, Summer 2016.

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

19- Malik Hamid Hamza, Citizenship Problems in Islamic Political Thought, Ahlu Al-Bayt Journal, No.9, Ahlu Al-Bayt University, Karbala, December 2009.
20- Mohammed Shoucair, Islam and Civil State, Al-Hayat Al-Tayba Journal, Year(15), No.(25), Spring 2012.
21- Mohammed Ali Al-Taskheri, State Jurisprudence: A Study in Responsibilities, Potential and Legislative Framework, Journal of Jurisprudence and Renewal, Year(1), No.(4), Autumn 2006.
22- Mohammed Mohammed Imzian, Political Jurisprudence and Prejudice, Islamic Journal, Year(14), No.56. Spring 2009.
23- Muntaha Artalim, Understanding the Legitimate Texts and Elaborating Provisions between the Purposes of Modern Sharia and Interpretation: Critical, Analytical Study, Journal of Renewal, Vol.(20), No.(39), International Islamic University, Malaysia, 2016.

Third : Websites

1- Ahmad Al-Raysouni, Islamic Political Jurisprudence and the Extent of his Need for Review, 2020, on the website www.raissouni.net/3084#.
2- Hamad Adosh Nasser, Political Practice between Political Jurisprudence and Thought, 2023, on website www.hmsalgeria.net/ar/p/16202.
3- Hanan Khayati, Islamic Thought and Cognitive Method Challenges, 2017, on website www.hespress.com/354507- .
4- Zaki Al-Milad, Sheikh Mohammed Mahdi Shams Al-Din and the methodical criticism of the principles of gurisprudence, The magazine of Al-Kalimah, Year (19), No.(74), Winter 2012 , on website www.alkalema.net/home/article/view/1044 .
5- Abdul Jawad Yassin, Discussions in Islamic Hermeneutics: Heritage Dilemma, General Concepts (4), Mesbar Center for Studies and Research, 2020, on website, www.almesbar.net/4- .
6- Fatima Hafez, What Historicism Means: the centrality of history and marginal of religion, on website, www.islamonline.net/#Toc-ID-1 .
7- Kamel Al-Hashemi, Persistent and Cganging in Religious Thought, on website, www.taghrib.org/ar/articale/pdf/986 .
8- Mohammed Ola, Methodological Determinants of Jurisprudence: AStudy in Rooting and Download Controls, 2024, on website www.arrabita.am/blog.
8- Nizar Al-Farawi, Review of Mohammed Jabroun's Book, The Formation and Development of Islamic Political Thought, Awasir Magazine for Culture, Thought and Dialogue, No.6, 2020, on website, https://www.awaser.org/reviews/43b4b67d-1d47-49bf-857b-

This is an open access article under the CCBY license CC BY 4.0 Deed | Attribution 4.0 International | Creative Common : https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/